معرض بيروت العربي الدولي للكتاب

فوّاز طرابلسي واليسار اليمني: شاهد من أهله

جمال جبران

45 عاماً تفصلنا عن اللحظة الأولى لبداية رحلة فوّاز طرابلسي في الحياة السياسية اليمنية من جهتها الجنوبية أثناء حكم اليسار الماركسي. الرحلة تخللتها إقامات طويلة ومتفرقة انتهت شكلياً في آخر مغادرة له عام 1993 وقد صارت البلاد يمناً واحداً بعد إعلان الوحدة في أيار (مايو) 1990. لكن سيبقى صاحب «صورة الفتى بالأحمر» مُمسكاً بخيط سميك يربطه بتلك البلاد وبشخصيات محورية في صنع القرار السياسي فيها. وفق ما يقول لنا طرابلسي، إنّ اهتمامه اليمني بدأ «تضامناً مع الجمهورية في الشمال والنضال الاستقلالي في الجنوب. مع الوقت، نما تعلقي باليمنيين وبلادهم حتى صار اليمن وطني الثاني».

هكذا سيبدو القيادي السابق في «منظمة العمل الشيوعي» اللبناني الذي كان من أبرز قياديي حركة «لبنان الاشتراكي» التي اندمجت عام 1970 مع «منظمة الاشتراكيين اللبنانيين» لتشكل «منظمة العمل». حين يحكي عن الحالة اليمنية، يبدو على دراية لافتة، مستنداً إلى معلومات حقيقية مجلوبة من مصادرها الأصلية لا حكياً مبنياً على كلام مُتناقل على شفاه الناس.

من هنا يظهر هذا الباحث اللبناني يمنياً أكثر من باحثين يمنيين كُثر لم يمنحوا بلدهم وقتاً واهتماماً كالذي منحه وما زال سواء عبر مجلة «بدايات» الفصلية التي يترأس تحريرها وتخصيصه فيها مساحات ثابتة للموضوع اليمني أو عبر الكتب التي يصدرها منذ «وعود عدن، رحلات يمنية» الذي ضمّ نصوصاً تقف «عند التخوم الغامضة والخطيرة بين السياسة والثقافة، وتتأرجح بين أدب اليوميات والمذكرات والسير والرحلات»... وصولاً إلى كتابه الجديد «جنوب اليمن في حكم اليسار ـ شهادة شخصية» (حوار أجرته بشرى المقطري ـ الريس) الذي يصدر اليوم في توقيت بالغ الحساسية لأسباب كثيرة: الوضع المُرتبك في اليمن، وحالة التوهان التي يعيشها الحزب الاشتراكي، إحدى أكبر كُتل البلاد السياسية، وتمنّع من بقوا من قياداته على قيد الحياة من قول شهادتهم حول حوادث فاصلة في تاريخ الحزب واليمن الجنوبي غيّرت شكل البلد ولم يعُد على الصورة السابقة.

يفتتح صاحب «ظفار، شهادة من زمن الثورة» شهادته بتوضيح نوعية العلاقة التي كانت تربطه بثلاثي مجلس الرئاسة في الجنوب: عبد الفتاح اسماعيل «الملهم والمرشد وباني الحزب»، وسالم ربُيّع (سالمين) «القائد الجماهيري المهيوب والمبادر»، وعلي ناصر محمد «رجل الدولة والإدارة» رغم تثبيت طرابلسي في خاتمة شهادته اعترافاً بأنّ الحزب الاشتراكي «لم يصل مرّة إلى المستوى الذي يدير فيه الدولة». كما يمكن الوقوف عند «منسوب العنف العالي» في تجربة هذا اليسار، وقد كانت مصادر هذا العنف عديدة منها العنف الكامن في الواقع الإستعماري نفسه وما أورثه للكفاح المُسلّح الذي لم يقتصر على القتال ضد القوات

> **يعترف بأنّ الحزب «لم يصل مرّة إلى المستوى الذي يدير فيه الدولة»**

الانكليزية، بل تضمّن «تصفية العملاء والمتعاونين اليمنيين»، والعنف أيضاً هو «ما استقبل البلد المستقل عن طريق اعتداءات عسكرية حدودية تشنها العربية السعودية لمطامع توسعية أو لاسقاط النظام اليساري».

هكذا سيبدو الممر سهلاً لفهم ما حدث في «مجزرة يناير 1986» التي وُصفت بأنّها إحدى عشر أحداث هزّت العالم. وفي باب «من المجزرة إلى الوحدة»، يقول طرابلسي إنّه كان في باريس عند وقوع تلك الأحداث، وتابع طريقه للحصول على الدكتوراه إثر استقالته عام 1987 بعدما كان نصير الأسعد قد تولى مهمة العلاقات الخارجية لمنظمة العمل الشيوعي.

قبلها، كان جورج حبش وجورج حاوي قد ذهبا إلى عدن للوساطة بين الأطراف المُتنازعة في حين لم ترسل منظمة العمل أحداً عنها «مع أن موقفها كان منحازاً إلى جانب علي ناصر». ويرى طرابلسي أن المجزرة لم تكن لتحصل لولا أخطاء ذاتية ارتكبها الحزب بما فيها تردده في الوقوف أمام أزماته القيادية السابقة، وخصوصاً تلك الأزمة التي أدت لاستقالة عبد الفتاح اسماعيل وإقصاء عدد من القياديين الأساسيين من قيادة الحزب قبل ذلك وتصفية آخرين. وبعد أربع سنوات، ذهب الاشتراكيون إلى صنعاء «متعددين ومشتتين وضعفاء نحو وحدة غامضة». أمّا علي عبد الله صالح فكان يتعاطى مع الوحدة على أنها «عملية عودة الجنوب إلى بيت الطاعة».

أثناء حواره مع بشرى المقطري، اكتشف صاحب «عن أمل لا شفاء منه» أن الأمر كان بمثابة «امتحان ضمير» حول مسؤولياته في إبداء آراء ونصائح أملت سياسات وممارسات كانت لبعضها نتائج فادحة. وحدث أن صمت على ارتكابات «استفظعها، إذ أستعيدها الآن وأتأمل نتائجها». وعليه قرّر طرابلسي خلال امتحان الضمير هذا «أن أستبقي الامتحان لا راحة الضمير».

* يوقع فواز طرابلسي غداً «جنوب اليمن في حكم اليسار ـ شهادة شخصية» (الريّس ـ س:18:00) في «معرض بيروت العربي الدولي للكتاب»، كما يوقّع يوم الاثنين كتابه الآخر «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان» في جناح «دار الساقي» (س:18:00 ـ 20:00)

أسئلة بشرى المقطري

ظهرت الأسئلة المطروحة أمام فوّاز طرابلسي من جهة بشرى المقطري على صورة أسئلة قادمة من ناحية الجيل الشاب اليمني، وهو يريد معرفة حقيقة تلك الأيّام الغامضة التي لا تزال غير مكشوفة إلى اليوم. تكتب صاحبة «خلف الشمس» في المقدمة الثانية لهذا الكتاب أنّ ولادة أسئلة هذا العمل بدأت إثر لقاء جمعها بطرابلسي عام 2011 في القاهرة ولقاء آخر في المدينة نفسها خلال مؤتمر عن اليسار العربي. هكذا، تمت جلسات «الشهادة» التي أثمرت تسجيلات لنحو 30 ساعة «وفوّاز يروي أخطاء وإيجابيات حكم اليسار بحياد شاهد معاصر». وبدافع الحرص على توثيق التجربة، زارت المقطري عدداً من الرفاق اليمنيين الذين شاركوا في السلطة، لكنّ كثيرين ترددوا في الإجابة ورفض آخرون منحها بعض الوثائق متذرعين بقولهم: «هكذا كتاب سيؤثر سلباً على الحزب في حال نشره» و«علينا أن ندع الماضي ينام».

متعة المعرفة وبؤس الجهل

حسن ياغي *

في كل مرة عندما تطرح عليّ أسئلة تتعلق بميدان النشر ومشاكله، أفكر لمن أكتب؟ إلى أي جمهور أتوجّه؟ ما تأثير ما أكتبه في مَن يقرأ؟

هذه الأسئلة تضعني في حيرة. أن أناقش المشكلات التي تتزايد في هذا الميدان صار يبدو لي كأنه حبر يُصرف حيث لا أحد يهتمّ، فمشكلات مثل غياب الدولة عن دعم هذه الصناعة التي طالما كانت ميزة للبنان، لا أتوقع أن تلقى أي صدى، خاصّة أن كلفة إنتاج الكتاب في لبنان ترتفع بسبب عدم وجود الحماية إلى حد ما عادت دور النشر اللبنانية قادرة على المنافسة، وترتفع كلفة التصدير بسبب إقفال الحدود البرية ولا مَن يسأل.

ولا أرى أنه من المفيد كثيراً الحديث عن تراجع، أو أكاد اقول غياب النقد الذي يحتفي بالكتب الجيدة، فالصحف اليوم تعاني من أكثر مما يعانيه قطاع النشر.

أما معرض الكتاب، فإنه يتحوّل إلى مهرجان لتوقيع كتب هي في غالبيتها لشخصيات سياسية وإعلامية أو شخصيات عامّة، يأتي إليها جمهور ليسجّل اسمه لدى صاحب التوقيع، لكنه لا يقرأ حتى الكتاب الذي اشتراه. أما أولئك الذين يقدّمون إبداعات حقيقيّة، فإنهم يغيبون عن هذه الصورة.

مئات الكتب تصدر سنوياً بهدف حفلات التوقيع في معرض بيروت ثم بعدها تختفي ولا تجد مَن يقرأها. وهنا يمكنني أن أتحدّث عن الكثير من المظاهر التي لا تجدي طالب المعرفة نفعاً، ولا تضيف إلى قيم المعرفة والإبداع، ومنها تلك الندوات العديدة التي يحضرها الأصدقاء خجلاً والتي يعرف المرء ما سيُقال فيها، فيجلس متململاً بانتظار ساعة انتهاء الواجب.

ولا أراني أحتاج إلى كثير من الجهد لتشريح أسباب عدم اهتمام الحكومات بالثقافة، ولا أسباب تراجع القراءة، بل تراجع النتاج المعرفي والإبداعي لتحلّ محله كتب الفضائح وفقه الجهالة والتعصّب. إذ يمكن اختصار تلك الأسباب بالسياسة والدين. هنا تثار الغرائز وتُهمَش قيَم الحضارة، ونصبح أمام خيارين: إما الديكتاتورية أو الفوضى والقتل.

لذلك، ولمناسبة الحديث عن الكتب والنشر، سأركّز على نقطة أرى أنه يمكن القيام بشيء إزاءها، وهي مسألة تزوير الكتب. لقد بات الناشر يخاف أن ينجح عنده كتاب ويلقى إقبال جمهور القرّاء، لأن هذا الكتاب سيتعرّض للتزوير (التقليد)، ولا مَن يُحاسب. ولبنان واحد من البلدان التي تتم فيها هذه العمليات التي أقل ما يُقال فيها إنها سرقة لجهد المؤلف أولاً، ثم الناشر.

فهل يمكن أن أطمح إلى لفت نقابة الناشرين ووزارة الثقافة لأن تقوما بهذا الدور الذي لا يستلزم أي ميزانيات، بل مجرّد اهتمام بمناقشة هذا الموضوع مع الناشرين لإيجاد سبل الحدّ من هذه الأعمال التي تسبب أذى كبيراً، وتترك نتائج سلبية أقلّها سرقة الحقوق. أما أخطرها، فهو عدم قدرة الناشر اللبناني على المنافسة في سوق النشر العالمي. إذا كيف يمكن لناشر أن يشتري حقوق الكتب الجيدّة وهي حقوق مرتفعة في حين أنه لا يضمن الحصول على المردود لأنه بمجرّد نجاح الكتب سيتم تزويره؟ وكيف لمؤلّف أن يصرف جهداً حقيقياً لكتابة كتاب، ثم عندما ينجح هذا الكتاب الجيّد يرى أمامه حقوقه تهدر بسبب عدم توفر الحماية؟

أما النقطة الأخرى التي أودّ الإشارة إليها فهي ارتفاع ثمن الكتاب، وهذا ناتج من كمية الطبع، فمعظم الكتب يُطبع منها اليوم ألف نسخة وأحياناً أقلّ.

ولتوضيح هذا الأمر، أذكر حادثة واجهتها مع أحد القرّاء، فقد كنا في «دار التنوير» ترجمنا كتاباً يتألف من 1064 صفحة، ووضعنا للكتاب سعراً هو 30 دولاراً. وسألني القارئ لماذا سعر الكتاب باللغة العربية أغلى منه بلغته الأصليّة: الانكليزية. فقلت له لقد دفعنا حقوقاً لشراء الكتاب هي 5300 دولار، ودفعنا ترجمة بحدود عشرة آلاف دولار، وهذا لأنّ المترجم تبّرع بقبوله هذا المبلغ الذي هو أقل مما يستحق، ودفعنا مبلغ ستة آلاف دولار للطباعة.

كل هذا عدا جهدنا نحن وبهذا صارت كلفة النسخة بحدود 21 دولاراً إذا وزّعنا هذه التكاليف على ألف نسخة كما هي الحال مع معظم الكتب. بينما الناشر الأجنبي طبع من الكتاب 30 مليون نسخة، وبالتالي هو وزّع هذه الكلفة الثابتة على هذه الملايين! وهنا أعود إلى التزوير، إذ لولا خوفنا من التزوير لطبعنا على الأقل خمسة آلاف نسخة. كل هذا ولم نتحدّث عن مشاكل الرقابة ومنع الكتب، وضعف قدرة الناشر على المغامرة مع إبداعات كتّاب جدد. ولم نتحدّث عن ضعف الانتاج الفكري خاصة باللغة العربيّة، وعن الحدود التي تفرضها الرقابات السياسيّة والدينيّة على حدود الابداع.

لكن مع كل ذلك، ومن جهتي، أقول إن العمل في هذه المهنة متعة كبيرة، فأن تكتشف نصاً جيداً لهو متعة تفوق كل هذه المشاكل. فالسعادة التي يحسّها القارئ عندما يستشعر جمال الإبداع وعظمة المعرفة هي سعادة لا يمكن التحصّل عليها بسبل أخرى. سعادة تجعله يدرك مواطن الجمال في الحضارة الإنسانية وتخرجه من دوائر التعصّب والجهل.

* **مدير «دار التنوير»**